Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 1, No. 15, Mar. 2020

Published online in March

المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، المجلد الأول، العدد الخامس عشر، مارس 2020م

الآراء النحوية والصرفية للأخفش في كتاب الكنّاش

(دراسة وصفية تحليلية)

حسن إبراهيم إشتيوي

كلية التربية– قسم اللغة العربية– جامعة مصراتة

h.eshtiwy@edo.misuratau.edu.ly

ملخص البحث:

يحتوي هذا البحث على الآراء النحوية، والصرفية للأخفش: (سعيد بن مسعدة) في كتاب: الكُنَّاش، لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن علي بن أيوب الملك المؤيد. وقد خالف الأخفش في هذه الآراء جمهور النحاة من البصريين وعلى رأسهم سيبويه، ووافق في بعضها الكوفيين، وانفرد بالجزء الأكبر منها. كما يحتوي هذا البحث على مقارنة بين آراء الأخفش وآراء سيبويه في المسائل التي تمت دراستها.

Research Summary

This research contains the grammatical and morphological views of Al-Akhfash (Saeed bin Masada) in the book Al-Konash by Emad Al-deen Abu al-Fida, Ismail bin Ali bin Ayoub al-Malik al-Muaied. Al-Afakhsh disagreed with these views on the grammarians of the al-basreen, led by Sibawayh, and he agreed in some of them with Al-kufeen, and exclusively for the most part. This paper also contains a comparison between the views of Al-Akhfash and Sibawayh's views on the issues studied.

مقدمة البحث:

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمةً للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

لقد فضّل الله اللغة العربية على سائر اللغات، فهي لغة كتابه العزيز، قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَـــٰـــهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾. (الزخرف: 3).

ولما كانت اللغة العربية بهذه المكانة وجب معرفة قواعدها وأصولها التي بنيت عليها؛ لأنها الوسيلة لفهم الكتاب العزيز، ومعرفة سنة الرسول، صلى الله عليه وسلم.

ولكي نتعرف على هذه القواعد لا بدّ من قراءة كتب العلماء الذين كان لهم الفضل في جمع اللغة واستقصاء قواعدها، ومن هؤلاء العلماء الأخفش سعيد بن مسعدة، وهو من البصريين، لكنه انفرد عنهم بآراء كانت جديرة بالدراسة والبحث، ولم أجد بتتبعي في الشبكة العنكبوتية من بحث في هذا الكتاب عن آراء الأخفش، فاخترت البحث فيه، وسميت بحثي بـــ"الآراء النحوية والصرفية للأخفش في كتاب الكُنَّاش" دراسة وصفية تحليلة وقد اشتمل البحث بعد هذه المقدمة على: تمهيد، تناولت فيه التعريف بالأخفش، والتعريف بكتاب الكُنَّاش، ومؤلفه، ومبحثين، وهما كالآتي:

المبحث الأول: آراء الأخفش النحوية، وجاء في ثماني مسائل.

المبحث الثاني: آراء الأخفش الصرفية وجاء في تسع مسائل.

ثم أعقبت ذلك بخاتمة تناولت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، وذيلت البحث بفهرس للمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في كتابته.

وما كان في هذا البحث من خير وصلاح بتوفيق الله، وما كان فيه من خطأ وهنات فمن نفسي والشيطان، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

التمهيد:

التعريف بالأخفش، والتعريف بكتاب الكُنَّاش ومؤلفه:

الأخفش: اسمه: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، الأخفش الأوسط، نحوي عالم باللغة والأدب من أهل بلخ، سكن البصرة، وهو أحد الأخافشة الثلاثة، وإذا أطلقت كلمة الأخفش انصرفت إليه، أما الآخران فيقال عنهما: الأخفش الأصغر، أو الأخفش الأكبر.

أخذ الأخفش العربية عن سيبويه، وبرع فيها، من مؤلفاته: معاني القرآن، ومعاني الشعر، وزاد بحرا في الشعر، سُمِّيَ: الخبب، وكانت له آراء نحوية وصرفية، خالفت البصريين ووافقت الكوفيين، كما كانت له آراء خاصة، توفي سنة خمس عشرة ومائتين للهجرة. (الأنباري ص107، القفطي 36/2، ابن خلكان 380/2، الزركلي 101/3).

التعريف بالكُنَّاش: الكُنَّاش أو الكُنَّاشة هو: الأصل الذي تتشعب منه الفروع، أو هو: الأوراق التي تجعل كالدفتر تسجل فيها الفوائد، والنوادر. (الوسيط 800/2).

كتاب الكُنَّاش في فني النحو والصرف يقع في جزأين:

الجزء الأول: يبدأ بخطبة الكتاب، ثم الكتاب الأول في النحو، وبدأه بذكر الكلمة وأنواعها، وذكر المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والتوابع، و المبني، والمركبات، والعدد، والمصغَّر، والمنسوب، وأشياء أخرى، وختم بذكر أبنية الاسم الخماسي المزيد فيه.

الجزء الثاني: ويبدأ بالقسم الثاني في: الفعل، ثم القسم الثالث في: الحرف، ثم القسم الرابع في: المشترك، وقسمه إلى عشرة فصول، الفصل الأول في : الإمالة، والفصل الثاني في: الوقف، والفصل الثالث في: تخفيف الهمزة، والفصل الرابع في: التقاء الساكنين، والفصل الخامس في: حكم أوائل الكَلِم، والفصل السادس في: زيادة الحروف، والفصل السابع في: إبدال الحروف، والفصل الثامن في: الإعلال، والفصل التاسع في: الإدغام، والفصل العاشر في: الخط.

التعريف بمؤلف الكُنَّاش: هو عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن علي بن محمود بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، جمع كثيرا من العلوم، منها: أصول الدين واللغة والطب والفلسفة والتاريخ والجغرافيا، ومن مؤلفاته في اللغة: كتاب الكُنَّاش، في النحو والصرف، توفي في حماة سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة للهجرة. (ابن حجر 371/1، الزركلي 319/1).

المبحث الأول: آراء الأخفش النحوية

– زيادة الفاء في الخبر:

قال أبو الفداء: " وجوَّز الأخفش زيادة الفاء في الخبر" (أبو الفداء 149/1، الزمخشري 27، ابن يعيش 101/1، السيوطي 347/1)، حكى الأخفش:" أخوك فوجد" فـــ (أخوك) مبتدأ، وجملة (وجد) خبر، والفاء زائدة. (ابن هشام 499/2).

ولا يجيز سيبويه زيادة الفاء في الخبر، قال في ذلك:" ألاَ ترى أنّك لو قلت: زيدٌ فمنطلقٌ لم يستقم، فهو دليلٌ على أنّه لا يجوز أن يكون مبتدأ". (سيبويه 138/1).

وأجاز بعض النحاة، منهم: الفراء والأعلم زيادة الفاء في الخبر، بشرط أن يكون الخبر أمرا أو نهيا، من ذلك قول الشاعر:(من الطويل)

وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهمْ ... وأُكرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا. (الأزهري 445/1).

موضع الشاهد: "خَوْلانُ فانْكِحْ"، والشاهد: زيادة الفاء في خبر المبتدأ (فانكح)؛ لأنَّه جملة فعلية مبدوءة بفعل أمر(ابن هشام: المغني 2/ 499).

وجعل سيبويه (خولان) خبرا لمبتدأ محذوف، تقديره: (هذه خولان)، وجملة: (فانكح فتاتهم) مستأنفة؛ هربا من زيادة الفاء في خبر المبتدأ. (الأزهري 445/1).

وقد فصل ابن مالك في دخول الفاء على خبر المبتدأ، فهو يرى أنَّ نسبة خبر المبتدأ من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل، وبما أنَّ الفاء لا تدخل على الفاعل، فإنَّها لا تدخل على خبر المبتدأ إلا بسبب.(ابن مالك 328/1).

وقسم ابن مالك السبب الذي يدعو إلى دخول الفاء على خبر المبتدأ إلى قسمين:

الأول: واجب إذا تقدمت أمَّا على الجملة، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ (البقرة 26).

والشاهد في الآية دخول الفاء على الخبر(فَيَعْلَمُونَ)، و(الَّذِينَ آمَنُوا) في محل رفع مبتدأ، وقد سبق بـــــــ أمَّا (السمين لحلبي 1 /228).

ولا تحذف الفاء إلا مع قول مخبر به مستغنى عنه، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ (آل عمران 106)، والتقدير- والله أعلم – : فيقال لهم أكفرتم؟ أو تحذف للضرورة الشعرية، كقول الشاعر: (من الطويل)

فأمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ ... ولكنّ سَيْرًا في عِراض المَواكِبِ (ناظر الجيش 1037/2).

موضع الشاهد: (لا قِتالَ لَدَيْكُمُ)، والشاهد فيه: حذف الفاء من خبر المبتدأ الواقع بعد أمَّا للضرورة الشعرية، والأصل: فأمَّا القتال فلا قتال لديكم (الأندلسي 1140/3).

والثاني: جائز، والمجوز لدخول الفاء على الخبر كون المبتدأ واقعا موقع (مَنْ) الشرطية أو (ما) أختها، فيتناول ذلك (أل) الموصولة بما يقصد به الاستقبال والعموم، نحو تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: 38)، والشاهد في الآية أنَّ (السارق) مبتدأ عند الأخفش وجماعة من النحاة ما عدا سيبويه، والخبر(فاقطعوا)، وإنما دخلت الفاء في الخبر؛ لأنَّه يشبه الشرط، إذ الألف واللام فيه موصولة، بمعنى: الذي والتي (السمين الحلبي 4 / 258).

وقد يخلو الخبر من الفاء؛ مما يدل على أنَّها ليست لازمة، كما في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (الزمر 33). والشاهد: خلو الخبر (أولئك) من الفاء بإجماع القراء (ابن مالك 1/ 329).

وضعَّف ابن مالك قول الأخفش في زيادة الفاء في خبر المبتدأ مطلقا، فقال: " وأجاز الأخفش دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط نحو: زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ. ورأيه في ذلك ضعيف؛ لأنَّه لم يرد به سماع" (ابن مالك 330/1).

– إعراب أي والاسم الواقع بعدها عند النداء:

قال أبو الفداء:" والتزموا رفع المعرّف باللّام المذكور؛ لأنّه هو المقصود بالنّداء، فجعلوا حركة إعرابه الحركة التي يستحقّها لو باشره حرف النداء، وقيل: التزموا رفعه للفرق بين الصّفة اللّازمة وغير اللازمة، وعند الأخفش أيّ موصولة بمعنى الذي، والرجل خبر مبتدأ محذوف".(أبو الفداء 165/1).

تعرب (يأيُّها الرجلُ) يا: أداة نداء، أيُّ: منادى، وها: للتنبيه، والرجلُ: صفة، هذا عند جمهور النحاة، وذهب الأخفش إلى أنَّ(أي): اسم موصول، والرجلُ: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو الرجلُ.

جاء عند الصبان:" ذهب الأخفش في أحد قوليه إلى أن المرفوع بعد أي خبر لمبتدأ محذوف، وأي موصولة بالجملة، ورُدَّ بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ، بل كان أولى ولجاز وصلها بالفعلية والظرف." (الصبان 224/3).

– إعراب الضمير بعد لولا وبعد عسى:

قال أبو الفداء:" وأمّا الأخفش فيرى أنّ الياء والكاف في قولك: لولاي و لولاك في موضع رفع، وقد أوقعوا الضمير المجرور موقع الضمير المرفوع، وكذلك الضمير بعد عسى في موضع رفع"(أبو الفداء 255/1).

اُختلف في الضمير المتصل الواقع بعد لولا: فذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّه في محل جر؛ وذلك؛ لأنَّ ضمير الجر لا يكون في محل رفع (سيبويه 2 / 373 – 374)، وذهب الأخفش إلى أنَّ الضمير الواقع بعد لولا في محل رفع (ابن الحاجب ص 280)، واحتج في ذلك بأنّ علامة الجرّ دخلت على الرفع في لولاي، كما دخلت علامة الرفع على الجر في قولهم: ما أنا كأنت؛ فأنت من علامات المرفوع، وهو هاهنا في موضع مجرور، وكذلك الياء والكاف من علامات المجرور، وهما في لولاي، ولولاك من علامات المرفوع.(السيرافي 3 / 138)، وذهب المبرد إلى أنَّ

الضمير المتصل لا يقع بعد لولا، وكلام العرب حجة عليه، بثبوت ذلك عنهم، من ذلك قول يزيد بن أم الحكم : (من الطويل)

وكَم مَنزِلٍ لَولايَ طِحتَ كَما هَوَى ... بأجرامِهِ، مِن قُلَّةِ النِّيقِ، مُنهَوِي. (المبرد الكامل 1277/3، ابن الشجري 512/2، العيني 62/1)، والشاهد فيه قوله: "لولاي" حيث اتصل الضمير (الياء) بـــ "لولا"، (ناظر الجيش 6 / 3051).

وقول ابن أبي ربيعة: (من السريع)

أَوْمَتْ بعينيها من الهَوْدَج ... لولاك هذا العام لم أَحْجُج (ابن أبي ربيعة 92).

والشاهد فيه قوله: "لولاك" حيث اتصل الضمير (الكاف) بـــ "لولا"، (ابن يعيش 3 / 120-119).

وقول عمرو بن العاص :(من الطويل)

أتُطْمِعُ فِينَا مَن أراقَ دِماءَنا ... ولولاكَ لم يَعْرِضْ لأحْسابِنا حَسَنْ (ابن مالك 185/3، ابن عقيل 7/3)، والشاهد فيه قوله: "لولاك" حيث اتصلت الكاف بـــ "لولا".(ابن يعيش 3 / 120).

واُختلف في الضمير المتصل بـــ (عسى) أيضا في مثل: عساك، وعساه؛ فذهب سيبويه إلى أنَّه في محل نصب، والجملة بعده في موضع رفع(سيبويه 374/2)، وذهب المبرد وأبو علي الفارسي، إلى أنَّ عسى باقية على وضعها، إلا أنَّ ما كان اسما صار خبرا وما كان خبرا صار اسما (المبرد 71/3، الأندلس 1233/3)، وذهب الأخفش إلى أنَّ ضمير النصب المتصل بـــ (عسى) في محل رفع؛ لأنَّه ناب عن ضمير الرفع. (الأندلسي 1233/3، ناظر الجيش 1278/3، السيوطي 482/1، الأشموني 291/1)، جاء في شرح الكافية الشافية: " ومذهب أبي الحسن الأخفش أن "عسى" على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع (ابن مالك 1 / 465).

– هل يقال خامس أربعة عشر و خامسة أربع عشرة؟

قال أبو الفداء:" وسيبويه والمتقدمون يجيزون خامس أربعة عشر، والصحيح عدم جواز ذلك، وهو مذهب الأخفش والمبرّد والمتأخرين". (أبو الفداء 305/1).

يرى الأخفش أنَّه لا يجوز أن يقال: خامس أربعة عشر، ولا خامسة أربع عشرة، وهذا رأي المازني، والمبرد (المبرد 181/2، الأندلسي 374/9)، ورأي أبي علي الفارسي (الأندلسي 374/9)، جاء في المقتضب: "

يَقُولُونَ: هَذَا خَامِس أَرْبَعَة عشر، وَهَذِه خَامِسَة أَربع عشرَة، ويقيسون هَذَا أجمع، وَيَقُولُونَ: هَذَا رَابِع ثَلَاث عشرَة إِذا كن نسَاء فصرن بِهِ أَرْبَعَة عشر، كَمَا تَقول: هَذَا رَابِع ثَلَاث، وخامس أَربع، فَهَذَا قَول النَّحْوِيين الْمُتَقَدِّمين، وَكَانَ أَبُو الْحسن الْأَخْفَش لَا يرَاهُ صَوَابا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّك إِذا قلت: رابعُ ثَلَاثَة؛ فَإِنَّمَا تجريه مجْرى ضَارب، وَنَحْوه؛ لِأَنَّك كنت تَقول: كَانُوا ثَلَاثَة فربعهم وَكَانُوا خَمْسَة فسدسهم، وَلَا يجوز أَن تبني فَاعِلا من خَمْسَة وَعشرَة جَمِيعًا؛ لِأَنَّ الأَصْل: خَامِس عشر أَرْبَعَة عشر وَالْقِيَاس عِنْدِي مَا قَالَ وَهُوَ قَول الْمَازِنِي(المبرد 2 / 181).

وأجاز سيبويه أن يقال: خامس أربعة عشر، وما كان على مثالها. (سيبويه 561/3).

– ما إعراب (ما) في قولهم: ما أفعله؟

قال أبو الفداء:" والأخفش يرى: أنّ (ما) في: ما أفعله موصولة، والجملة التي بعدها صلتها، والصلة مع الموصول في محلّ الرفع بأنه مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: الذي أحسن زيدا شيءٌ".(أبو الفداء 51/2).

ذهب الأخفش في أحد قوليه: إلى أنّ (ما) في نحو: ما أحسن زيدا، اسم موصول، والجملة الفعلية المكونة من: أحسن وفاعله المستتر ومفعوله صلة الموصول، والاسم والموصول وصلته في محل رفع مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: الذي أحسن زيداً عظيمٌ.(الزمخشري 277، الأندلسي 2065/4، المرادي: الجنى 337، الأزهري 58/2).

وذهب الأخفش في قول ثان إلى أن (ما) نكرة ناقصة؛ أي: نكرة موصوفة، بمعنى شيء، والجملة الفعلية صفة لها، فمحلها رفع تبعًا لمحل ما، والخبر محذوف، والتقدير: شيءٌ أحسنَ زيداً عظيمٌ.(الأندلسي 2065/4، المرادي: المقاصد 887، الأزهري 58/2).

ويرجع السبب في اعتبار (ما) موصولة أو موصوفة عند الأخفش إلى أنَّها إذا لم تكن استفهامية أو شرطية؛ فإنَّها إما أن تكون موصولة أو موصوفة.(الصايغ 508/1).

وقد رُدَّ قول الأخفش لسببين: " أحدهما: تقديم الإفهام بالصلة أو الصفة وتأخير الإبهام بالتزام حذف الخبر، والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهامًا وإبهامًا تقدم الإبهام، والثاني: التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده".(الأزهري 58/2-59).

وذهب الخليل و سيبويه وجمهور البصريين إلى أنَّ (ما) نكرة تامة في محل رفع مبتدأ، والجملة بعدها خبر لها، (الفراهيدي الجمل 49، سيبويه 72/2، المبرد 173/4) ووافقهم الأخفش في قول ثالث له (الأزهري 58/2) وقيل: جاز الابتداء بها؛ لأنَّها في قوة الموصوفة، وقيل: لأنَّها في معنى التعجب. (الأزهري 58/2).

– إعراب الاسم الواقع بعد الباء في مثل: أكرم بزيد:

قال أبو الفداء:" ومذهب الأخفش أنّ (بزيد) في: أكرم بزيد مفعول به وهو المتعجّب منه" (أبو الفداء 51/2).

ذهب الأخفش إلى أنَّ زيدا في نحو: أكرم بزيد، مفعول به، وأفعل يكون أمرا لا خبرا، وفيه ضمير في محل رفع فاعل، يعود على المخاطب.(السيوطي 38/3).

وذهب سيبويه وغيره إلى أنَّ(زيدا) في نحو: أكرم بزيد، فاعل، والفعل خرج عن الأمر إلى الخبر، والباء زائدة كما في قوله تعالى:﴿ كَفَى بِاللَّهِ﴾ (الرعد 43) (الفراهيدي:334، السيرافي 3 / 199).

وأظن أنَّ الذي جعل الأخفش يعرب هذا الإعراب هو صيغة الأمر في الفعل (أكرم)، والباء إما زائدة للتأكيد، أو للتعدية، وقد رجح الزمخشري رأي الأخفش– وهذا ما أميل إليه – فقال: "وعندي أن أسهل منه مأخذاً أن يقال: إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً، أي بأن يصفه بالكرم. والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة 195)، للتأكيد والاختصاص، أو بأن يصيره ذا كرم، والباء للتعدية (الزمخشري 276-277).

– هل يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد على شيء؟

قال أبو الفداء:" وأجاز الأخفش، إعماله من غير اعتماد على شيء"(أبو الفداء 329/1).

ذهب الأخفش إلى أن اسم الفاعل يعمل دون الاعتماد على شيء قبله (الأندلسي 2271/5، ابن عقيل: المساعد 194/2)، موافقا بذلك الكوفيين، نحو: قائم الزيدون، واستدل بقوله تعالى:﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾ (الإنسان 14) في قراءة من قرأ برفع دانية (الأندلسي البحر 388/8)، ولكن دليله سقط به الاستدلال؛ لاحتمال أن تعرب دانية خبرا مقدما، وظلالها مبتدأ مؤخرا(الأندلسي 333/3)، ويمكن أن يستدل للأخفش بقراءة (أُبَيّ) ﴿ودانٍ عليهم ﴾(الأندلسي البحر 388/8)، قال الحلبي: " وقرأ أُبَيٌّ ﴿ودانٍ عليهم﴾ بالتذكير مرفوعاً، وهي شاهدةٌ لمذهبِ الأخفشِ، حيث يرفع باسمِ الفاعلِ؛ وإنْ لم يَعْتَمِد. ولا جائزٌ أَنْ يُعْرَبا مبتدأً وخبراً مقدَّماً لعدمِ المطابقةِ. (السمين الحلبي 607/10).

ويمكن الاستدلال لرأي الأخفش على إعمال اسم الفاعل من غير اعتماد على شيء قبله بقول بعض الطائيين: (من الطويل)

خَبيرٌ بَنُو لهبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِيا ... مَقَالَةَ لِهْبِي إذَا الطيرُ مَرَّتِ (ابن مالك 17/2، الأندلسي 274/3، ناظر الجيش 864/2).

وموضع الشاهد في البيت: "خبير بنو لهب"، و وجه الاستشهاد: استدل به الأخفش والكوفيون على مجيء "خبير" مبتدأ، لكونه وصفا عاملا فيما بعده، من دون أن يعتمد على نفي أو استفهام؛ لأنهم لا يشترطون ذلك، وعليه فـــ "بنو" فاعل سدَّ مسدَّ الخبر(ابن هشام 1 / 191).

وقول زهير بن مسعود الضبي: (من الوافر)

فخيرٌ نحن عند الناس مِنكم ... إذا الدّاعي المُثَوِّبُ قال: يا لا (ابن مالك 273/1، الأندلسي 274/3).

موضع الشاهد: " فخيرٌ نحن" و وجه الاستشهاد: أنَّ" نحن " فاعل سد مسد الخبر، و لم يتقدم على الوصف – وهو " خير " – نفي ولا استفهام (ابن عقيل 1 / 194).

واشترط جمهور البصريين – ما عدا الأخفش – لعمل اسم الفاعل أن يكون معتمدا على نفي أو استفهام.(ابن عقيل 194/1).

– واو رُبَّ، هل هي التي تعمل الجر؟

قال أبو الفداء:" الواو التي بمعنى ربّ، وهي تجرّ بنفسها عند الأخفش" (أبو الفداء 145/2).

ذهب الأخفش إلى أنَّ واو ربَّ هي التي تجر عند حذف ربَّ (أبو الفداء 145/2)، كما ذهب إلى ذلك المبرد، والكوفيون(الأنباري 376/1)، ودليلهم أنَّها "نابت عن رُبّ، فلما نابت عن رُبّ، وهي تعمل الخفض، فكذلك الواو لنيابتها عنها، وصارت كواو القسم؛ فإنها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء"(الأنباري 376/1)، واستدل المبرد على ذلك بافتتاح القصائد بها، كقول رؤبة : (من الرجز)

وبلدٍ عاميةٍ أعماؤُهُ

كأنَّ لونَ أرضهِ سماؤُهُ (ابن العجاج رؤبة3، ابن جني 636/2، الشاطبي 3 / 704).

أمَّا جمهور البصريين فيرون أنَّ الواو حرف عطف غير مختص؛ فلا يعمل الجر. (الأنباري 377/1).

وقد رجح الشاطبي رأي جمهور البصريين، وذكر عدة أدلة على ذلك منها: " أن الواو عاطفة هنا، والعاطف ليس بعامل، ولا يخرجها عن العطف كونها تقع في أوائل القصائد نحو:*وبلد عامية أعماؤه* *وبلدة ليس بها أنيس* لاحتمال العطف على كلام تقدم ملفوظ به لم ينقل، أو مقدر حكم له – منويًا في النفس – بحكم المنطوق به. والثاني: أنها مع ذكر (رب) عاطفة باتفاق، فكذلك يكون الحكم مع حذفها، ولا تنقل عن ذلك إلا بدليل، والأصل عدمه. والثالث: أن الواو لم يثبت كونها حرف جر بنفسها إلا في المبدلة من الباء في القسم، وليست إذ ذاك بحرف عطف، فلا يثبت كونها حرف جر بالاحتمال".(الشاطبي 3 / 705).

المبحث الثاني : آراء الأخفش الصرفية

– وقوع الواو فاء الكلمة و عينها و لامها:

قال أبو الفداء: " وكذلك لم تقع الواو فاء وعينا ولاما إلّا في الواو على قول الأخفش إن ألفها منقلبة عن واو، فهي على قوله موافقة للياء في يَيَيْتُ "(أبو الفداء 253/2).

ذهب الأخفش إلى أنَّ الألف في كلمة (واو) منقلبة عن واو؛ وذلك لتفخيم العرب لها، وعدم سماع الإمالة فيها،(ابن يعيش 58/10)، وعلى هذا المذهب تكون فاء الكلمة وعينها ولامها واوا.(ابن يعيش 55/10)، فهي على قوله موافقة للياء في: (يَيَيْتُ)، في قولهم: يَيَيْتُ ياء حسنة إذا كتبتها؛ لأنَّ حروف واو كلها ووات كما أنَّ حروف يَيَيْتُ كلها ياءات(ابن يعيش 10 / 58)، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ الألف منقلبة عن ياء(ابن عصفور 560/2)، وقد رجح ابن يعيش قول الأخفش (ابن يعيش 58/10)، كما رجحه صاحب الممتع في التصريف(ابن عصفور 2 / 560)، ورجح صاحب الكُنَّاش قول أبي علي الفارسي، فقال: " وقال الفارسيّ: إنّ ألف واو منقلبة عن ياء، فهي على قوله موافقة لها في يَدَيْتُ وهو أولى من قول الأخفش فإنّه لم يسمع كلمة كلّها من حرف واحد إلّا يَيَيْتُ وهو شاذ" (أبو الفداء 2 / 253).

– الاختلاف بين النحاة في المحذوف من مصدر (أقام وأخاف) ونحوهما:

قال أبو الفداء:" وهي الأولى عند الأخفش التي هي عين الفعل".(أبو الفداء 262/2).

عندما نأتي بمصدر من (أقام) نقول: إقامة، والأصل: إقوام نقلت حركة الواو، وهي الفتحة إلى الساكن قبلها؛ فقلبت الواو ألفا لتحرك ما قبلها بالفتح، فأصبحت: إقاام فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، فأصبحت إقام، ثم اجتلبت التاء في آخرها، فأصبحت إقامة، وقس عليها ما شاكلها، ويرى الأخفش أنَّ الألف الأولى التي هي عين

الفعل هي المحذوفة (ابن جني 291/1، أبو الفداء 262/2)، ويرى الخليل وسيبويه أنَّ الثانية هي المحذوفة؛ لأنَّها هي الزائدة.(ابن جني 291/1).

– الاختلاف في المحذوف من مفعول، مثل: (مقول ومبيع):

قال أبو الفداء:" وعند الأخفش أن المحذوف العين دون واو مفعول؛ لمجيئها لمعنى وما كان لمعنى فهو أولى بالبقاء".(أبو الفداء 287/2).

إذا بنينا مفعولا من ذوات الواو مثل: قال، ومن ذوات الياء مثل: باع، قلنا في الأول: مقول، وفي الثاني: مبيع، والأصل فيهما: مَقْوُول و مَبْيُوع، ثم حدث فيهما إعلال بالنقل كما حدث في فعليهما، فنقلت حركة الواو الأولى في مَقْوُول إلى الساكن الصحيح قبلها، فأصبحت: مَقُوْول كما نقلت حركة الياء في كلمة مَبْيُوع إلى الساكن الصحيح قبلها، فأصبحت: مَبُيْوع فالتقى ساكنان الواوان في الأولى والياء والواو في الثانية، فحذف أحد الساكنين، فالأخفش يرى أنَّ المحذوف عين الفعل، أي: الواو الأولى في كلمة مقوول، والياء في كلمة مبيوع، وحجته في ذلك أنَّه إذا التقى ساكنان حذف الأول منهما، أو حرك لالتقاء الساكنين، وحجته أيضا: أنَّ واو مفعول جاءت لمعنى فهي أولى بالبقاء(ابن جني 287/1، الأستراباذي: الرضي 147/3، أبو الفداء 269/2)، قيل له: إذا حذفنا الياء من كلمة مَبُيْوع أصبحت مَبُوع، فكيف صارت مَبِيع، قال: " قد علمنَا أَنَّ الأَصل كَانَ مَبْيُوع ثمّ طرحنا حَرَكَة الياءِ على الباءِ الَّتِي قبلهَا كَمَا فعلنَا فِي يَبِيع وَكَانَت الياءُ فِي مبْيُوع مَضْمُومَة فانضمّت الباءُ، وسكنت الْيَاء؛ فأَبدلنا من الضمّة كسرة؛ لتثبت الياءُ، ثمَّ حذفنا لالتقاءِ الساكنين، فصادفت الكسرةُ وَاو مفعول فقلبتها كَمَا تقلب الكسرةُ واوَ ميزَان وميعاد".(المبرد 238/1).

وذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ المحذوف من مَقُول ومَبِيع وما شاكلهما هو واو مفعول(سيبويه 348/4، المبرد 287/1)؛ لزيادتها، وأصالة العين، ولقولهم: مَبِيع، إذ لوكان المحذوف هو الياء لقيل: مَبُوع.(الأستراباذي: الرضى 147/3).

ومال أبو الفداء إلى رأي الخليل وسيبويه، فقال: " ورُجِّح مذهب الخليل وسيبويه؛ لأنّه أقلّ تغييرا".(أبو الفداء 269/2).

– حكم الياء المضموم ما قبلها:

قال أبو الفداء:" ومذهب الأخفش أن تقلب الياء واوا فتقول بُوض". (أبو الفداء 270/2).

ذهب الأخفش إلى أنَّه عند جمع أبيض، نقول: بُوض، والأصل: بُيْض، مثل: أحمر، وحُمْر، لكن الياء في بُيْض تقلب واوا لتناسب الضمة التي قبلها. (المبرد 238/1، الزمخشري 379، ابن يعيش 81/10).

وذهب سيبويه إلى أنَّ الضمة في كلمة: بُيْض وما شاكلها، تقلب كسرة لتصح الياء، فنقول في جمع أبيض: بِيض.(سيبويه 360/4، المبرد 238/1).

وقد رجح أبو الفداء مذهب سيبويه، فقال:" ومذهب سيبويه هو القياس؛ لأنّ الضرورة ملجئة في اجتماع الياء والضمّة إلى تغيير إحداهما، وتغيير الحركة أولى من تغيير الحرف؛ لأنّ المحافظة على الحروف أولى من المحافظة على الحركة". (أبو الفداء 270/2).

– القول في أصل مَعِيشَة:

قال أبو الفداء:" ومذهب الأخفش أنّ أصلها معيشة بالكسر ليس إلّا". (أبو الفداء 271/2).

ذهب الأخفش إلى أنَّ مَعِيشَة أصلها: مَعْيِشَة بالكسر، أي: على وزن مَفْعِلَة؛ إذ لو كانت على وزن مَفْعُلَة لقيل: مَعْوُشَة. (ابن السراج 348/2، ابن جني 297/1، الثمانيني 467، الأستراباذي الرضي 134/3).

ولعل من أهم ما يستدل به للأخفش هو قول العرب: مَضُوفَة، والمضُوفَة: الشدة، يقال: نزلتْ بهم مَضُوفة من الأمر أي: شدة.(الحميري 4014/6)، وأصلها: مَضْوُفَة، على وزن مَفْعُلَة، ثم نقلت حركة العين إلى الفاء قبلها، فصارت: مَضُوفَة وهي من ضَافَ يَضِيفُ (الزبيدي 58/24)، كقول أبي جندب الهذلي: (من الطويل)

وكُنتُ إذا جارِي دَعا لِمَضُوفةٍ، ... أُشَمِّرُ حَتَّى يَنصِفَ السَّاقَ مِئزَرِي (الهذليين 92/3، الصيمري 892، المعري 71، المرادي 1585/3).

ويرى سيبويه أنَّ أصل(مَعِيشَة) يجوز أن يكون "مَفْعُلَة" بالضمّ و"مَفْعِلَة" بالكسر (سيبويه 349/4)، فإذا كانت "مَفعُلة"، فالأصل: "مَعْيُشَةٌ" بضمّ الياء، ثم نقلوا الضمّة إلى العين، فانضمّت، وبعدها الياء، فأبدلوا من الضمّة كسرة لتصحّ الياء، فتصبح "مَعِيشَةً". وإذا كانت على وزن"مَفْعِلَة"، أي: مَعْيِشَة، بالكسر، فإنَّ الكسرة تنقل إلى العين، فتصبح: مَعِيشَة الفارسي 30/5، ابن الأثير 589/2، ابن يعيش 81/10).

وقد رجح أكثر النحويين رأي سيبويه؛ وقالوا: إنَّ مَضُوفَة شاذة لا يقاس عليها.(المرادي: المقاصد 1590/3).

– حكم حرف العلة بعد ألف الجمع:

قال أبو الفداء: " وأمّا الأخفش فيقصر القلب على الواوي خاصّة ولا يقلب اليائي"(أبو الفداء 281/2).

إذا جمعت الكلمة على مفاعل، أو فواعل، مما بعد ألف جمعه حرفان، وهو يكون على أربع صور، إحداها: أن يكتنف الألف ووان، نحو: أول، وأوائل، والأصل: أواول، قلبت الواو الثانية همزة؛ لأنّهم استثقلوا وقوع حرفي العلة بينهما ألف، وهو حاجز غير حصين، في جمعٍ ثقيلٍ، لكونه أقصى الجموع، مع كون حرف العلة الواقع بعد الألف مجاور للطرف (الجاربردي 288/1)، وهذه الصورة فقط هي التي تقلب فيها الواو الثانية همزة عند الأخفش (ابن جني 45/2، المبرد 264/1)، أمَّا الصور الأخرى وهي: أن تقع الألف بين ياء وياء مثل: خيِّر، وخيابر، أو تقع الألف بين ياء وواو، نحو: سياوق جمع: سَيِّقَة، والسَّيِّقَةُ: هي: ما يسوقه العدوّ من الدّوابّ، أَصْلُها سَيْوِقَةٌ (الزبيدي 25 / 476)، أو تقع الألف بين واو وياء، نحو: بوايع، جمع فَوْعَلَة من البيع، وهذه الصور الثلاث لا يقلب فيها حرف العلة بعد ألف الجمع إلى همزة عند الأخفش (الجاربردي 288/1)، واعتمد في ذلك على السماع، والقياس، أما السماع، فقولهم في جمع ضَيْوانٍ، وهو السَّوْر الذَّكر(الوسيط 546/1): ضَيَاوِنُ بالواو، وأمَّا القياس؛ فلأنّ الثِّقَل في الواوين أكثر منه في غيرهما (الجاربردي 298/1).

وأجابوا عن الأوَّل: أنّ المازني سأل الأصمعي عن عَيِّلٍ، كيف تُكَسِّرُه العرب؟ فقال: عَيائِل بالهمزة، وأمَّا ضَيَاوِن فشاذ للتنبيه على الأصل كالقَوَد، أو لأنه؛ لمّا صحّ في الواحد، صحّ في الجمع.

وعن الثاني، أنهم حملوا اجتماع الياءين، واجتماع الواو والياء على اجتماع الواوين، فكما لم يُفَرِّقوا بين الواو والياء في كِساءٍ ورِداءٍ، حيث قلبوهما همزة، لوقوعهما طرفا بعد ألف زائدة،، فكذا هاهنا، لكونها مجاورة للطرف (الجاربردي 1 / 298 – 299).

وذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ الصور السابقة يقلب فيها حرف العلة بعد الألف إلى همزة (سيبويه 371/4-369، الجاربردي 298/1)، فنقول: أول، وأوائل، وخيِّر، وخيائر، وسيقة، وسيائق، وبوائع، جمع فوعلة من البيع (سيبويه 371/4، المبرد 264/1، الزمخشري 381)، وإنما قالوا: جمع فوعلة و لم يقولوا: جمع بائعة؛ حتى لا يُتَوهم أنّ الهمزة في بوائع فرع على مفردها (الجاربردي 298/1).

وقد رُجِّح مذهب الخليل وسيبويه في هذه المسألة، حيث نقل المازني عن الأصمعي قولهم في جمع عَيِّل: عَيائِل، و لم يجتمع فيها واوان (ابن جني 45/2).

– الزيادة قبل فاء الكلمة:

قال أبو الفداء: " وزاد الأخفش الهاء أيضا، نحو: هِبْلَع ".(أبو الفداء 391/1).

زاد الأخفش حرفا آخر من حروف الزيادة التي تقع في أول الكلمة، وهي الهاء(ابن يعيش 118/6، ابن الحاجب 672/1)، في مثل: هِبْلَعٍ، والهِبْلَعُ: الأكول، العظيم اللَّقم (الفراهيدي 282/2)، وهِجْرَعٍ، والهِجْرَعُ: الطويل الممشوق (الفراهيدي 275/2)، وسيبويه يجعل الهاء أصلا؛ لقلة زيادة الهاء في أول الكلمة (ابن يعيش 118/6)، أما حروف الزيادة التي قبل الفاء عند الجمهور، فتكون في أحد أحرف أربعة، وهي: الهمزة، والميم، والتاء، والياء (سيبويه 4 / 236، الزمخشري 240، ابن عصفور 72/1)، فالهمزة نحو: أجدل، وهو الصقر(الزبيدي 516/4)، والميم نحو: مقتل، والتاء نحو: تَتْفُل، والتَّتْفُل: ولد الثعلب، والجمع التَّتَافِل (الحميري 2 / 754)، والياء، نحو: يَرْمَع، واليَرْمَعُ: الحصى البيض، التي تتلألأ في الشمس (الفراهيدي 139/2).

– النسبة إلى شِيَة:

قال أبو الفداء:" وقال الأخفش وِشْيِيٌّ بردّ الفاء ...، وخالف بإبقاء الياء وسكون الشين على الأصل مع وجود الموجب لحذف الواو، وهو حركة الشين التي سكّنها على غير قياس".(أبو الفداء 372/1).

كلمة:" شِيَة" أصلها: وِشْيٌ، معتل اللام، حذفت فاؤها، وعوّضت التاء، فأصبحت: شية، والشِيَة: كل لون يخالف لون الفرس، والجمع: شِيَات (الجوهري 2524/6)، وعند النسب إليها تحذف التاء؛ لأنّ التاء تحذف في النسب فيبقى الاسم على حرفين ثانيهما حرف لين، ولا يكون ذلك في الأسماء المعرّبة المستقلّة؛ فيجب ردُّ المحذوف، وهو الواو(الأستراباذي: ركن الدين 399/1)، فقال الأخفش:" وِشْيِيٌ " بردّ الفاء، أي: الواو، و إبقاء الياء وسكون الشين على الأصل.(النحاس 252، السيرافي 121/4، ابن الأثير 197/2، العكبري 153/2، ابن يعيش 4/6، الأندلسي 619/2، ناظر الجيش 4714/9، الأزهري 606/2) وذلك كالنسب إلى ظبية، وحمية، نقول: ظبيّ، وحميّ. (السيرافي 121/4).

وذهب سيبويه إلى أنّنا نقول في النسبة إلى شِيَة: "وِشَوِيٌّ"(سيبويه 269/3، المبرد 156/3، ابن السراج 80/3، السيرافي 120/4، الفارسي 204/3، ابن الحاجب 599/1)، وذلك برد الواو وقلب الياء ألفا ثم واواً؛ "لأنَّ مَا قبلَها لَزِمته الحركةُ بعدَ الْحَذف، وردُّ الْمَحْذُوف عارض؛ فَلَا تُعيده إِلَى السكونِ الَّذِي هُوَ الأَصْل (العكبري 153/2).

وقد رُجِّحَ رأي سيبويه في هذه المسألة،، قال السيرافي: وقول سيبويه أولى؛ لأنَّ الشين في "شِيَة" متحركة، و لم يُحتج إلى تغيير البناء".(السيرافي 121/4).

- **أبنية الاسم الرباعي المجرّد**:

قال أبو الفداء: " وزاد الأخفش بناء سادسا وهو: فُعْلَل، بضمّ الفاء، وسكون العين، وفتح اللّام، نحو: جُخْدَب"(أبو الفداء 388/1).

للرباعي المجرد خمسة أبنية، وهي:

-الأول: فَعْلَل بفتح الفاء، وسكون العين، وفتح اللام الأولى، نحو: "جَعْفَر" وعَنْبَر-في الأسماء- "وسَلْهَب" للطويل في الصفات.

- والثاني: فِعْلِل بكسر الفاء، واللام الأولى، وسكون العين، نحو: "زِبْرِج" في الأسماء للسحاب الرقيق، وعِنْفِص في الصفات، والعِنْفِص: السيئ الخلق.

والثالث: فُعْلُل -بضم الفاء، واللام الأولى، وسكون العين، نحو: بُرْثُن لمخلب الأسد في الأسماء، وجُرْشُع للطويل في الصفات.

- والرابع: فِعْلَل -بكسر الفاء، وسكون العين، وفتح اللام الأولى، نحو: دِرْهَم في الأسماء، وهِبْلَع للأكول، في الصفات.

- والخامس: فِعَلّ -بكسر الفاء، وفتح العين، وسكون اللام الأولى، نحو: قِمَطْر، في الأسماء لما تصان فيه الكتب، وسِبَطْر للطويل الممتد، في الصفات. وهذه الأبنية الخمسة متفق عليها (الجرجاني 31، ابن عصفور 54، الأستراباذي: ركن الدين 215/1).

. وزاد الأخفش وكذلك الكوفيون وزنا سادسا، وهو:" فُعْلَل"، بضم الفاء، وسكون العين، وفتح اللام الأولى، نحو:" جُخْدَب)، وسيبويه لا يرويه إلا بضم الدال: " جُخْدُب" (السيرافي 135/5، الجرجاني 31، العكبري 213/2، ابن قيم الجوزية 989/2 -990)، والجُخْدُبُ ضربٌ من الجنادب، وهو الأخضر الطّويل الرجلين، و الجُخْدُبُ: الجمل الضخم (الجوهري1 / 97).

الخاتمـــــــــة:

الحمد لله الذي بفضله تقضى الأمور، ويسهل بتوفيقه كل أمر عسير، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فعقب دراسة الآراء النحوية والصرفية للأخفش في كتاب الكنَّاش أخلص إلى النتائج الآتية:

- خالف الأخفش جمهور النحاة في المسائل النحوية الآتية: زيادة الفاء في الخبر، إعراب أي والاسم الواقع بعدها عند النداء، إعراب الضمير بعد لولا، وبعد عسى، إعراب (ما) في قولهم: ما أفعله، إعراب الواقع بعد الباء في مثل: أكرم بزيد، إعمال اسم الفاعل دون الاعتماد على شيء قبله، إعمال واو (رُبَّ) الجر بعد حذف رُبَّ.
- خالف الأخفش جمهور البصريين في المسائل الصرفية الآتية: وقوع الواو فاء الكلمة وعينها ولامها، المحذوف من مصدر أقام وأخاف ونحوهما، المحذوف من مفعول نحو: مقول ومبيع، حكم الياء المضموم ما قبلها، القول في أصل معيشة، حكم حرف العلة بعد ألف الجمع، زيادة الهاء قبل فاء الكلمة، النسبة إلى (شِبَةٍ) ونحوها، أبنية الاسم الرباعي المجرد.
- وافق الأخفش الكوفيين في ثلاث مسائل من المسائل السابقة، وهي: إعمال اسم الفاعل دون اعتماد، الجر بواو رُبَّ، زيادة وزن سادس على أوزان الاسم الرباعي المجرد.
- تبيّن لي من خلال الدراسة أن أبا الفداء لم يكن ناقلاً لآراء الأخفش وغيره؛ بل كان ناقداً ومرجحاً، فقد رجح رأي سيبويه في مسائل منها: قلب الضمة كسرة لكي تسلم الياء، وكون واو مفعول هو المحذوف، ورجح رأي الأخفش في عدم جواز خامس عشر أربعة عشر.
- اعتمد الأخفش في آرائه على أدلة نقلية في بعض المسائل وإلى أدلة قياسية في غيرها.

وفي الختام... أدعو إلى تتبع آراء النحاة ودراستها؛ لأنها تعين على معرفة كثير من القواعد النحوية والصرفية، والله الموفق إلى كل خير وصواب.

قائمة المصادر:

* القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم الكوفي.

1- ابن الأثير: المبارك بن محمد(ت 606 هـ)، البديع في علم العربية.

2- الأزهري، خالد (ت 905 هـ)، شرح التصريح، تح: محمد باسل دار الكتب العلمية بيوت – لبنان ط 1 1421هـ -2000م.

3- الأستراباذي، رضي الدين (ت686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد فؤاد الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، طبعة 1402هـ -1982م.

4- الأسترباذي، ركن الدين(ت715 هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تح: د . عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط 1، 1425 هـ- 2004 م .

5- الأشموني: علي بن محمد(ت900 هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1375هـ-1955م.

6- ابن الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء (577 هـ) تح : محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة الفكر العربي القاهرة، ط 1418 هـ - 1998 م .

7- الأنباري: كمال الدين أبو البركات (ت577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين الكوفيين، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1419هـ-1998م.

8- الأندلسي: أبو حيان(ت 745 هـ)، ارتشاف الضرب من كلام العرب، تح: د . رجب عثمان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418 هـ - 1998 م.

9- الأندلسي: أبو حيان(ت 745 هـ)، التذييل والتكميل، تح: د . حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط1، 1420 هـ-2000 م .

10- الأندلسي: أبو حيان(ت745هـ)، تفسير البحر المحيط، تح: عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1993م.

11- البغدادي: عبد القادر(ت1093 هـ)، خزانة الأدب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 4، 1418 هـ - 1997 م.

12- الثمانيني، عمر بن ثابت، (ت442هـ)، شرح التصريف، تح: د. إبراهيم النعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 1419هـ-1999م.

13- الجاربردي: فخر الدين(ت 746 هـ)، شرح الجاربردي على الشافية، تح: د ، جميل عويضة، ط 1434 هـ - 2013 م.

14- الجرجاني: أبو بكر عبدالقادر (ت 471هـ)، المفتاح في الصرف، تح: د. علي توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1407هـ - 1987م.

15- ابن جنّي: أبو الفتح (ت392هـ)، سر صناعة الإعراب تح: د. هنداوي،(د. م .ط).

16- ابن جني: أبو الفتح (ت392هـ)، المنصف شرح كتاب التصريف للإمام المازني، تح: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط 1، 1373هـ - 1954م.

17- الجوهري: إسماعيل(ت 393 ه) الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت ، ط 4، 1990 م .

18- ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان (ت646 هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، تح: د. موسى العليلي.

19- ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان (ت646 هـ)،شرح الوافية نظم الكافية، تح: د. موسى العليلي، مطبعة الآداب بالنجف، ط 1400 ه – 1980 م.

20- ابن حجر(ت 852 هـ)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار الجيل – بيروت، ط 1414هـ-1993م.

21- الحميري، نشوان، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: أ. د. حسين العمري وآخرين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999م.

22- ابن خلكان(ت 681 هـ)، وفيات الأعيان، تح : إحسان عباس، دار صادر – بيروت، طبعة 1414 هـ - 1994 م .

23- ابن أبي ربيعة: عمر، الديوان، تقديم: د . فايز محمد، دار الكتاب العربي، ط2، 1416 هـ 1996م .

24- الزَّبيدي: محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: علي هلالي، مطبعة حكومة الكويت، ط 2، 1407هـ-1987م.

25- الزركلي: خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين – بيروت، ط 15، 2000 م.

26- الزمخشري: جار الله(538 هـ)، المفصل، دار الجيل – بيروت ط2.

27- ابن السراج: محمد(ت316هـ)، الأصول في النحو،، تح: د. الفتلى.

28- السمين الحلبي: أحمد بن يوسف(ت756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: د . أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.

29- سيبويه: أبو بشر عمرو(ت180 هـ)، الكتاب، تح : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط 3، 1408 هـ - 1988 م .

30- السيرافي: أبو سعيد(368 هـ)، شرح كتاب سيبويه تح : أحمد حسن و علي سيد، دار الكتب العلمية بيروت ط 1,1429هـ-2008م .

31- السيوطي: جلال الدين(ت 911هـ)، همع الهوامع، تح: عبدالسلام هارون ود. عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة الكويت.

32- الشاطبي: أبو إسحاق إبراهيم(ت790هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: د.عبدالرحمن العثيمين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1428هـ-2007م.

33- ابن الشجري: هبة الله(ت 542 ه)، أمالي ابن الشجري، تح: د ، محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1413هـ.

34- الصايغ، محمد بن الحسن(ت 720 هـ)، كتاب اللمحة في شرح الملحة، تح: إبراهيم الصاعدي، ط1، 1424هـ .

35- الصبَّان: محمد بن علي(1206 ه)، حاشية الصبان، تح: طه عبد الرؤوف، المكتبة التوفيقية، مصر.

36- الصيمري، أبو محمد، التبصرة والتذكرة، تحقيق د. فتحي أحمد، دار الفكر بدمشق، ط 1، 1402هـ-1982م.

37- ابن العجاج: رؤبة، الدبوان، عناية وليم بن الورد، دار ابن قتيبة، الكويت،(د.ت.ط).

38- ابن عصفور: علي بن مؤمن (ت669هـ)، الممتع في التصريف تح: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط 1، 1407هـ-1987م.

39- ابن عصفور: علي بن مؤمن (ت 669 هـ)، الممتع الكبير في التصريف، تح: د . فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996 م.

40- ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن (ت 769 هـ)، شرح ابن عقيل، تح: محمد عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط20، 1400هـ - 1980 م .

41- ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن (ت 769 هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: د. محمد بركات، مكتبة الملك فهد، جامعة أم القرى، الطبعة الثانية، 1422هـ-2001م.

42- العكبري: أبو البقاء(ت616 هـ)، التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين تح: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406 هـ- 1986 م.

43- العكبري: أبو البقاء (ت616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب تح: غازي ظليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ودار الفكر، دمشق، سورية، ط 1، 1416هـ-1995م.

44- العيني: بدر الدين(ت 855 هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تح: أ . د . علي محمد وآخرين، دار السلام - مصر، ط 1، 1431 هـ- 2010 م.

45- الفارسي: أبو علي(377 هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه، تح: د . عوض القوزي، ط 1، 1410 هـ - 1990 م .

46- أبو الفداء: عماد الدين (ت 732 هـ)، كتاب الكناش في النحو والتصريف، تحقيق: د. جودة المبروك، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط 2، 1426 هـ - 2005 م .

47- الفراهيدي: الخليل بن أحمد(175 ه) كتاب الجمل في النحو، تح: د . فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1405هـ - 1985 م.

48- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت175هـ)،كتاب العين تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي.

49- القفطي، أبو الحسن جمال الدين (ت 624 هـ)، انباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي – القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط1، 1406 هـ - 1986 م.

50- ابن قيم الجوزية: برهان الدين(ت 767 هـ)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تح: د. محمد السهلي، أضواء السلف – الرياض، ط1، 1373هـ - 1954 م .

51- ابن مالك: محمد بن عبد الله(ت 672 هـ)، شرح التسهيل، تح : د .عبد الرحمن السيد، ود . محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، ط1، 1410 هـ - 1990 م .

52- ابن مالك: محمد بن عبد الله (ت672هـ)، شرح الكافية الشافية، تح: علي محمد معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1420هـ-2000م.

53- المبرد: أبو العباس محمد (ت 285 هـ)، الكامل، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1418هـ- 1997 م.

54- المبرد، أبو العباس محمد(ت 285 هـ)، المقتضب، تح : محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة، ط 3، 1415 هـ - 1994 م .

55- المرادي: الحسن بن قاسم (ت749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.

56- المرادي: الحسن بن قاسم، (ت749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني تحقيق د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ-1992م.

57- المعري: أبو العلاء أحمد، رسالة الملائكة، تح: محمد سليم الجندي، دار صادر – بيروت، 1412هـ-1992م.

58- ناظر الجيش: محب الدين (ت 778هـ)، شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، تح: د . علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام – القاهرة، ط 1، 1428 هـ - 2007 م.

59- النحاس، أبو جعفر، (ت 338 هـ) عمدة الكتاب، تح: بسام الجابي، دار ابن حزم، ط1، 1425 هـ 2004 م.

60- ابن هشام: جمال الدين (ت 761 ه)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

61- ابن هشام: جمال الدين(ت 761 ه)، مغني اللبيب، تح: د . عبد اللطيف الخطيب، الكويت، ط 1، 1423 هـ- 2002 م .

62- الهذليين،ديوان، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط 2، 1995م.

63- الوسيط: معجم، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية مصر، ط4، 1425 هـ- 2004م.

64- ابن يعيش: يعيش بن علي(ت643هـ)، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية.